السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية

د. عبد القادر عبد العالي

استاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة توجهات السياسية الخارجية تجاه دول الجوار، وما هي المحددات التي تؤثر على هذه السياسة، انطلاقا من وجود عدة متغيرات: مثل النزاعات الحدودية، طبيعة التماس الجغرافي وامتداداته، العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط بين البلدان المتجاورة حدوديا، وتوجهات النظم السياسية وطبيعة التحالفات الاقليمية. وتعتبر الجزائر من الدول المغاربية التي تطل على عدد كبير من دول الجوار، مما يجعلها أمام تحديات أمنية وسياسية مختلفة وضغوط دولية ومحلية، وتعتبر قضية انتفاضة الطوارق في الاقاليم الشمالية التي يقطنونها في كل من الأزواد في مالي واكادير النيجر من التحديات الأمنية والسياسية الاضافية التي لها تداعيات داخلية وخارجية، بالإضافة إلى مضاعفاتها الأخرى بتزايد التدخل الدولي في هذه المنطقة تحت ذريعة محاربة القاعدة والمنظمات الارهابية المتحالفة معها، كما تمثل الحالة الليبية مؤشرا خطيرا للتدخل الخارجي بذريعة "تأييد الشعوب الثائرة ضد الحكام المستبدين".

وتطرح هذه القضايا تحديات أمام الدور الاقليمي الذي تلعبه الجزائر في حل النزاعات الاقليمية للدول المجاورة، وتنطلق الدراسة من فرضية: طبيعة التوجه القومي للدولة وتأثيره على السياسية الخارجية التدخلية للدولة. وهنا تطرح على النظام الجزائري العديد من التحديات أمام تغير محيطها الجواري، إثر ما يسمى بالثورة في ليبيا والاطاحة بنظام معمر القذافي، والثورة في تونس التي أطاحت بالرئيس زين العابدين، وعودة الحركات المسلحة إلى العمل المسلح في مالي والنيجر، من فترة لأخرى، وجمود ملف الصحراء الغربية واستمرار المغرب في سياسات فرض الأمر الواقع فيها.

وتطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة تتعلق بالتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للجزائر تجاه الصراعات في دول الجوار، وما هي المحددات التي تؤثر على هذا التوجه في السياسة الخارجية.

Abstract

this paper aim to highlight on Algerian foreign policy orientations toward neighboring countries , and what are the determinants that affect this policy, on the basis of the presence of several variables: such as border disputes, the nature geographical extensions, cultural and historical ties that bind between neighboring countries, and orientations of political systems and the nature of regional alliances. Algeria as a Maghreb country, that overlooks the large number of neighboring countries, making it in front of the political and security challenges, as well as other complications increased international involvement in this region under the pretext of the fight against al-Qaeda and allied terrorist organizations , as the Libyan case represents a serious indicator for external intervention under the pretext of " the support of the people rebelling against dictators." These issues pose challenges to regional role played by Algeria in the resolution of regional conflicts to neighboring countries , and the study starts from the premise: the nature of the orientation of the national state and its impact on foreign policy interventionist state . posing on the Algerian regime many challenges to change their surroundings envirenment, following the so-called revolution in Libya by overthrow of Muammar Gaddafi , and the revolution in Tunisia, which overthrew President Zine El Abidine , and the return of the Tourag movements to armed action in Mali and Niger, and the stagnation of the Oriental Sahara issue throughout continuation of Morocco in the policies which impose a fait accompli . The study raises a series of questions relating to the new trends of the foreign policy of Algeria towards the conflicts in neighboring countries , and what are the determinants that affect this trend in foreign policy .

مقدمة

تنطلق الورقة البحثية من عدة فرضيات حول محددات السياسة الخارجية لأي بلد، ولعل النظرية التكوينية Constructive Theory ،حسب صياغة العديد من الدارسين في حقل السياسية الخارجية، حاولوا أن يقدموا جملة من الفرضيات تصلح كمقاربة جديدة لفهم السياسات الخارجية للدول في العالم المعاصر، تجمع بين الهوية والمصلحة في تشكيل الدور، وتصورات دور الدولة في السياسة الخارجية، وتشكيل السلوكية الخارجية. حيث لم تعد دراسة السياسات الخارجية تقتصر على المنظور الواقعي او الليبرالي والتي يجمع بينهما وصف الوضعية والمادية، والتي تركز على محورية الدولة ومفهوم المصلحة القومية في تحديد توجهات السياسة الخارجية، بل هي محصلة للتصور لهذه المصلحة ونتيجة تفاعل بين الهوية والمصلحة. والفرضية الثانية تتعلق بأهمية التغيرات الداخلية في توجيه سياسات الدول الخارجية وهي فرضية مركزية في أعمال الواقعيين الكلاسيكيين الجدد new classical realist كما عند راندل شويلر,Randall Schweller.[1] وبناءا عليه ومن خلال تتبع السياسة الخارجية الجزائرية في العقود الأخيرة، وفي ظل تغير في البيئة الداخلية والتي أدت إلى تشكيل خبرة جزائرية خاصة بالتهديدات الأمنية وكيفية التعامل معها، مما سينعكس على بناء مواقف للسياسة الخارجية.

المقاربات المتعددة حول السياسة الخارجية:

إن حقل السياسة الخارجية حفل بالعديد من النظريات والمقاربات التي تحاول أن تفسر سلوك الدول، كما أن اتجاهات منها حاول أن يصيغ نظريات جزئية أو خاصة ببعض الانماط من الدول بل ببعض الأنماط من الوضعيات الخاصة، أو كيفية تفاعل وتأثير المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في صنع قرارات السياسة الخارجية. فهناك العديد من المقاربات التي تحاول أن تدرس وتقيم سياسات الدول: ولعل من أهم المقاربات الحديثة:

- مقاربة النظرية التكوينية للسياسية الخارجية على أساس تفاعل الهوية والمصلحة، فيرى الكسندر ونت Alexander Wendt في كتابه النظرية الاجتماعية للعلاقات الدولية، أن ما تزعمه الواقعية من وجود بنية أناركية في العلاقات الدولية، هي مجرد ثقافة مشتركة بين الدول وليست بنية مادية، وهنا تعد التكوينية امتدادا للمقاربات السيكولوجية التي حاولت دراسة العلاقات الدولية من منظور اتخاذ القرار، وبيئة اتخاذ القرار، كما عند سنايدر، وروزنو، وسبروت، ووهذا التوجه التكويني يشترك مع بقية التوجهات النظرية الجديدة لدى المدرسة النقدية مثل توجه

ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية والمنظور النسوي، وكل هذه المدارس تنطلق من أن الفاعل في العلاقات الدولية، هو فاعل يتشكل اجتماعيا، وأن الأناركية هو ما تفعله الدول بنفسها.[2]

- مقاربة الواقعيات الجديدة ومن أهمها الواقعية الكلاسيكية الجديدة: حيث ترى أن الدول تتعامل على أساس المصالح المحددة بالقوة، ويبرز مفهوم المصلحة القومية واعتبار الدولة فاعلا واحدا وموحدا في العلاقات الدولية، حيث ينصب دور السياسة الخارجية على متابعة المصالح القومية، كما أن هذه المقاربة تركز على القيود النظمية في سلوك الدول، وفق التوزيع غير المتكافئ للقوى في العلاقات الدولية، ويرى بهجت قوراني وعلي الدين هلال، أن هذا الاطار التحليلي الذي تقدمه الواقعية والواقعية الجديدة، يقدم تفسيرا محدودا للسياسة الخارجية لدى الدول العربية، من حيث اهمال المتغيرات الداخلية وما يجري داخل الأنظمة السياسية "العلبة السوداء"، ومن حيث الصعوبة الاجرائية لمدلول المصلحة القومية أمام العديد من الدول العربية والشرق أوسطية التي تعاني من الانقسامات الداخلية الاثنية والطائفية والدينية وحتى السياسية،[3] وفي هذا الاطار تتعامل الدول الكبرى مع الجزائر على سبيل المثال وفق المصالح التي تراها، ومن منظور الدور الذي ينبغي أن تلعبه الجزائر لتأمين مصالح الدول الكبرى في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي. ويندرج ضمن هذا الاتجاه المنظور الأمني الذي أصبح من أهم المقاربات التي تستقل بمجال خاص في رسم السياسات الخارجية.

- المقاربة السيكولوجية حول السياسة الخارجية كمحصلة تفاعلية لدائرة اتخاذ القرار، وهنا يبرز مفهوم البيئة السيكولوجية والبيئة الفعلية الخارجية عند دائرة صنع القرار، ومن أهم الدراسات الرائدة في ذلك دراسة تشارلز سنايدر حول اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، حيث يرى نقطة البداية تكون بتحليل عملية اتخاذ القرار داخل الدول، وعدم الاقتصار على التحليل النسقي النظمي باتخاذ الدولة كوحدة تحليل على غرار توجه كنيث والتز في تحليل السياسة الخارجية. كما تطورت دراسات تحليل السياسة الخارجية على مستوى داخل الوحدة (الدولة)، بتقديم عدة نماذج نظرية لمراحل ومتغيرات اتخاذ القرار، وهنا تبرز عدة مفاهيم ومتغيرات: فمارغريت بريان بأن نقطة التحليل الأساسية يكون بالتركيز على البيئة السيكولوجية لصانع القرار في تفاعلها مع قيود البيئة الخارجية. وهو ما فتح المجال فيما بعد لاتجاه ما قبل النظري عند جيمس روزنو ونماذج اتخاذ القرار أثناء الأزمة ودراسة المتغيرات التي تتحكم في السياسة الخارجية، واعتماد التفسيرات المتعددة الأسباب في دراسة عملية اتخاذ القرار، وهنا تبرز العديد من المفاهيم والتي ساهمت في إثرا الاطار التحليلي في تفسير الأحداث، وإبراز الفرق بين التحليل النسقي والنظمي للسياسة الدولية،

والاطار النظري الخاص بتحليل السياسة الخارجية، حيث تبرز مفاهيم: الادراك، الشاشة الادراكية، الصورة النمطية، الموقف، والمفاهيم المتعلقة بمراحل اتخاذ القرار: العملية التنظيمية، مجموعة اتخاذ القرار، تفكير الجماعة groupthink،..الخ.[4] حيث بدأت دراسات السياسات الخارجية تسد الفجوة وتجمع بين الاطار التحليلي للسياق الدولي والسياق الداخلي الاجتماعي والسياسي والخصائص النفسية والثقافية والبيئة لمتخذي القرار، والتصورات الذاتية للقيادة والدور على مستوى السياسة الخارجية.

السياق التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية:

بعد الاستقلال واجهت الجزائر العديد من التحديات الداخلية والخارجية للدفاع عن كيانها السياسي الجديد، وتعد تجربة الثورة التحريرية من أهم التجارب التاريخية ما قبل الدولة التي شكلت وتركت أثرا كبيرا في توجهات السياسية الخارجية، خصوصا مبدأ تقرير المصير وتأييد الثورات الاستقلالية التي كانت في فترة الستينيات، كما واجهت الجزائر بعد استقلالها وكعادة الكثير من الدول حديثة الاستقلال مشاكل وخلافات حدودية تقريبا مع بعض دول الجوار، فالجزائر دولة حدودية مع كل من المغرب، موريتانيا، النيجر، مالي، ليبيا، وتونس، بالاضافة إلى مشكل الصحراء الغربية كمشكل تقرير مصير حسب وجهة الجزائر ومشكل سيادة وطنية حسب الرواية المغربية. وترتبط بها من الناحية التاريخية أهم القضايا النزاعية الحدودية شبه المزمنة وهي تلك التي قامت بين الجزائر والمغرب، والتي اندلعت بسببها اشتباكات مسلحة في حرب الرمال بنواحي تندوف عام 1963. هذه الحرب التي كانت لها انعكاسات كبيرة على مستقبل العلاقة بين البلدين، وتعززت الخلافات أكثر ببروز قضية الصحراء الغربية في السبعينيات بعد جلاء الاستعمار الاسباني منها، رغم أن الجزائر تمكنت من تسوية الخلافات الحدودية مع العديد من دول الجوار.

ورغم هذه المشاكل الحدودية فقد عرفت الجزائر نشاطا على المستوى الإقليمي والدولي، فيرى بعض الدارسين ان السياسة الخارجية الجزائرية عرفت أوج نشاطها وازدهارها أثناء السيتينات والسبعينيات، وتعد التجربة التاريخية لحرب التحرير أهم الموجهات لهذه السياسة تجاه: تأييد الحركات الثورية في العالم، خصوصا قضيتي الصحراء الغربية وفلسطين، وقضايا التحرر في إفريقيا. ونزعة الجزائر الاستقلالية جعلها تصطدم مبكرا مع السياسة الفرنسية خصوصا بعد قرار تأميم المحروقات، هذه العلاقات التي تطبعها التوترات من حين لآخر، رغم استمرار هذه العلاقات، حيث تمثل الخلفية التاريخية والخلافات الاقتصادية وموقف فرنسا المتحيز ضد المصالح الجزائرية في منطقة المغرب العربي تعد من القضايا الخلافية التي تكرس للتوتر بين فرنسا والجزائر، إضافة إلى

مشكلة الاختلال الاقتصادي في التبادل التجاري بين البلدين، بالإضافة إلى العديد من القضايا التي ترى فيها الجزائر تدخلا في الشؤون الداخلية.

ومع ذلك يرى بعض الدارسين أن السياسة الخارجية الجزائرية لها جانب براغماتي، من خلال تعاملها الانتقائي في تطبيق مبدا تقرير المصير، فهناك حركات نالت تأييدا دوليا لكنها لم تحظ بتأييد الجزائر مثل حركة تحرير أريتيريا، وهنا يظهر مبدأ آخر يتناقض مع هذا المبدأ وهو المبدأ الذي أقر على مستوى منظمة الاتحاد الإفريقي والمتمثل في الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار، لأن محاولة إعادة النظر في هذه الحدود، سيفتح الباب امام الكثير من المطالب الاقليمية، على غرار مطالب المغرب بأقاليم يدعي ملكيتها التاريخية، خصوصا الصحراء الغربية، ويفتح الباب أمام العشرات من الحركات الانفصالية، ومن ناحية أخرى يظهر الجانب البراغماتي للجزائر في اعتمادها من جهة على التسلح من الاتحاد السوفياتي وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الغربية في عز الحرب الباردة.[5] ويرى جاكوب عبادي أنه رغم الرفض المبدئي للجزائر تجاه التطبيع مع إسرائيل، نتيجة عاملين يحولان دون هذا: الخلفية التاريخية لتأييد إسرائيل لفرنسا أثناء ثورة التحرير، والضغوط الداخلية للرأي العام الجزائري والر افظ للتطبيع خصوصا بعد الانتفاضة الثانية، فقد ظهر هذا الجانب البراغماتي في السياسة الخارجية تجاه الغرب وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، في العديد من المناسبات، والتي يمليها بحث الجزائر نحو سوق نفطية لدى الغرب ولدى الولايات المتحدة الأميركية، والبحث عن تعاون وتأييد أمني لمواجهة الإرهاب الداخلي، وظهر هذا جليا في لقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع رئيس حكومة إسرائيل إيهود باراك عام 1999 على هامش مراسيم عزاء الملك الحسن الثاني بالرباط، وتزايد مرونة الموقف الجزائري تجاه هذا الصراع، باشتراط التطبيع باعادة الأراضي المحتلة لكل من لبنان وسوريا وتقرير الفلسطينيين لمصيرهم بتأسيس القدس كعاصمة لهم.[6]

وبعد الفترة الذهبية للسياسة الخارجية الجزائرية في السبعينيات، تراجعت هذه الدبلوماسية بعد نهاية السبعينيات، لعدة أسباب: هامشية ومحدودية الدور الجزائري في القضايا العربية خصوصا الحرب اللبنانية، وفشل الدبلوماسية الجزائرية في إيقاف الحرب العراقية الايرانية، ومحدودية التأييد العربي لقضية الصحراء الغربية وجبهة البوليزاريوPOlizario ، وزاد تراجع الدبلوماسية الجزائرية في فترة التسعينيات، بسبب الظروف الامنية الداخلية والأزمة الاقتصادية العميقة نتيجة تراجع أسعار البترول منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ورغم استئناف الجزائر لنشاطها الدبلوماسي في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن هناك تحديات إقليمية ودولية، خصوصا بعد الحرب

الدولية التي شنت على ليبيا على خلفية الثورة ضد نظام معمر القذافي، يجعل الجزائر تواجه تحديات العزلة الاقليمية والدولية، ويدفعها إلى إعادة النظر وتقييم الكثير من القضايا الاقليمية بما يتوافق مع المصلحة القومية الجزائرية والدور الاقليمي المنتظر منها.

المحددات الجيوبوليتيكية للسياسة الخارجية الجزائرية

ان الموقع الجغرافي هو أحد المعطيات الأولية التي تبني عليها خصائص السياسية الخارجية خصوصا على المدى البعيد وهي أحد الأفكار المعروفة منذ القدم، ولطالما عملت عليها الكثير من النظريات الجيوبوليتيكية، من حيث دور الموقع الجغرافي في تحديد أدوار السياسية الخارجية وطبيعة التهديدات التي تواجهها الدولة، والفرص وامتيازات الطوبوغرافية والموقعية التي تمنحها المعطيات الجغرافية، بل تذهب بعض الدراسات بعيدا في ذلك، فالموقع وطبيعة البيئة الجغرافية تحدد الملامح الثقافية والحضارية للدولة في حد ذاتها، (مثال جمال حمدان حين حديثه عن دور النيل في تشكيل مصر التاريخية، مصر هبة النيل).[7]

والجزائر تلعب العديد من المعطيات الجغرافية في تحديد توجهاتها السياسية، باعتبارها بلدا مطلا على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مما جعلها تواجه الأخطار الخارجية الآتية من شمال الضفة وشرقها عبر التاريخ، وجعل شريطها الساحلي يتعرض للغزوات الاستعمارية إلى غاية العمق الداخلي لها، (الاستعمار الروماني، البيزنطي، الوندالي، العثماني، الفرنسي)، كما أن تنوع تضاريسها الداخلية وامتدادا السلاسل الجبلية جعل مهمة القوى الاحتلالية صعبة للسيطرة الكاملة على البلد.

كما يمكن التركيز على جملة من المعطيات التي تشكل ميزات وتحديات اقتصادية وعسكرية، فالجزائر أصبحت بعد انقسام السودان أول بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة، كما أن مساحة البلد الممتدة تفرض على أي بلد تحديات داخلية تتعلق بالتكامل الداخلي، وضرورة تأسيس لبنية تحتية من طرق المواصلات ومراعاة التوازن الجهوي في التنمية. كما أن تأمين الحدود البرية الممتدة ومعظمها ذات طابع صحراوي تفرض أعباء مالية وعسكرية إضافية وفي الوقت ذاته هي ميزة جيوبوليتيكية تتمثل في العمق الجغرافي والعزلة النسبية عن الساحل الافريقي.

كما أن الحدود الجغرافية، والموقع الجغرافي تجعل أي دولة تقع ضمن ثلاث مجالات من الحدود: الحدود الاقليمية وهي تلك الحدود التي تفصل بين مناطق السيادة لكل دولة، وهناك الحدود الاقليمية الجيوبوليتيكية والتي تمتد إلى ماوراء الحدود، وهي حدود امنية، حيث أن ما يحدث في دول التماس الجغرافي أو القرب الجغرافي يؤثر على الاوضاع الداخلية، مما يدفع الدول إلى التدخل

المباشر وغير المباشر لتأمين الحدود الخارجية، وهناك الحدود أو التخوم التي تمثل مناطق النفوذ وامتداد التأثير الجغرافي. فكثير من الدول المتوسطة والقوى العظمى والقوى الاقليمية لها هذا البعد الثالث من الحدود، وإذا قارنا الجزائر بأحد الدول التي تقع في منطقة الشرق الأوسط الكبير، أو ضمن العالم الاسلامي، فهي أحدى الدول المحورية والتي ينتظر منها ان تلعب دورا إقليميا مهما، يساعد على استقرار دول الجوار ويساعد على استقرارها داخليا في المحصلة التفاعلية، لكن يسجل عليها تراجعا في تأمين مصالحها القومية والاستراتيجية ضمن الحدود السياسية الثلاثة. هذا اذا تمت مقارنة الجزائر مع بعض الدول في المنطقة التي أصبح نفوذها يمتد إلى أبعد من حدودها الاقليمية، وأصبحت تمارس نفوذا متناميا في مصير المنطقة: ومثال ذلك إيران وتركيا،[8] وأمام تراجع مصر على المستوى العربي وحتى الافريقي، وظهور دول أصبحت تلعب دورا اقليميا جديدا على المستوى العربي مثل دولة قطر أو على مستوى الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران.

ذلك أن الحدود الاقليمية والأمنية والجيوبوليتيكية لأي دولة تتقلص وتتوسع بحسب قوتها الداخلية، ومدى ترجمة القوة الداخلية والكامنة إلى قوة فعلية من الناحية العسكرية والاقتصادية والنفوذ الثقافي. كا يلاحظ على السياسة الخارجية الجزائرية انها لم تعد تستجيب مع التحديات الاقليمية الجديدة، ومع الدور المنتظر من الجزائر في أن تكون قوة إقليمية، تمتد حدودها السياسية إلى ما واراء البحر المتوسط شمالا، وإلى كامل منطقة الساحل الافريقي جنوبا. وهذا يرجع إلى جملة من العوامل والتي تجعل السياسة الخارجية الجزائرية تتعامل ببطء مع تغيرات المحيط الجواري لها، ولعل أهم هذه العوامل تجربة الجزائر مع المشكلة الأمنية خصوصا الارهاب العابر للحدود.

المحددات الأمنية:

مرت الجزائر بتجربة عدم استقرار داخلي مع الارهاب أو التمرد المسلح استمر لعقد من الزمن، ولطالما ساعدت التضاريس الداخلية (وجود سلاسل جبلية ممتدة وغابات كثيفية ومساحات شاسعة من الصحراء) في صعوبة التعامل مع الارهاب، كما أن الحدود الجوارية للدول المحيطة بالجزائر أصبحت تطرح الكثير من المشاكل الأمنية والتي يمكن تقسيمها إلى:

القسم الاول يتعلق بصعوبة التحكم في الحدود البرية الطويلة أمام تدفق الهجرات السرية واستنزاف الاقتصاد الوطني عبر:

- صعوبة التعامل مع موجات الهجرة السرية المتسللة عبر الحدود الصحراوية في الجنوب،
- الجريمة المنظمة والارهاب الذي وجد ملاذات آمنة له في دول الجوار، وهي الدول التي تعاني من فشل شبه مزمن، ومن عدم السيطرة الفعلية على الأوضاع الداخلية وتمرد جهات وأقاليم

على الحكومة المركزية، مثل ما وقع في مالي في إقليم الازواد، والاقاليم الشمالية للنيجر خلال بعض الفترات السابقة من العشرية السابقة.

- مشكلة اللاجئين وتدفقهم بأعداد كثيفة أثناء نشوب الصراعات في دول الجوار، واستمرار الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي نحو الجزائر كمركز عبور نحو الدول الإفريقية.

والجانب الثاني يتمثل في صعوبة التعامل مع الحركات الإرهابية وشبكات تجارة السلاح ووجود ملاذات آمنة عبر الحدود لهذه المجموعات الارهابية المسلحة ، فقاعدة الجهاد في المغرب الاسلامي أصبحت تشكل تحديا إقليميا مشتركا ومصدرا للتوتر في العلاقات الخارجية بين الجزائر وبعض دول الجوار، على خلفية الملاذ الأمن الذي أصبحت تتمتع به هذه الحركات الارهابية، وهي المشكلة التي تسبب في غلق الحدود بين المغرب والجزائر، على إثر انفجارات الدار البيضاء بالمغرب، والتي اتهمت فيها سلطات المغرب عناصر جزائرية في هذه العملية، كما أن الجزائر احتجت على تقصير المغرب في تسلل الارهابيين إلى حدوده. ويعزز من ذلك ما يسيمه بعض المراقبين حول سباق تسلح قائم بين البلدين.[9]

ويزيد هذا الوضع تعزيزا رغم مؤشرات التقارب بين فترة وأخرى، استمرار أوضاع التوتر والتنافس الاقليمي بين الجزائر والمغرب، واستمرار الخلاف الصحراء الغربية، امام استمرار السياسة المغربية في اعتبار الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية، حيث أصبحت لعبة صفرية، يتوقف عليها شرعية العرش الملكي والمؤسسات السياسية له في المغرب، بل أصبحت من ثوابت السياسة الخارجية المغربية.[10]

التغير في السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداته:

لطالما تم الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية من منظورين: منظور المبادئ والثوابت التي تميزت بها السياسة الخارجية الجزائرية والتي تنطلق من عدة مبادئ: عدم الانحياز، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأ تقرير المصير للشعوب، وهو ما نص بوضوح دستور 1976. والمنظور الثاني هو التجربة التاريخية للجزائر خصوصا فترة الستينيات والسبعينيات حيث عرفت فيها الجزائر نشاطا معتبرا على الساحة الدولية وفي إطار القطبية الثنائية، وكان لها دور كبير في حل العديد من النزاعات الدولية (ازمات الرهائن الاميركيين في إيران، الصراع الايراني العراقي،)، وكان لها دور في العديد من المنظمات الدولية (منظمة عدم الانحياز، منظمة الاتحاد الافريقي، وطرحها فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ودعم القضية الفلسطينية وعدم الانجرار وراءة موجة التطبيع بعد

اتفاقية أوسلو. ولا زال هذين المنظورين للسياسة الخارجية الجزائرية يحكم سلوكيتها الدولية، فدور الجزائر كوسيط استمر رغم التراجع في نشاط السياسة الخارجية في فترة التسعينيات، بسبب المشاكل الأمنية والوضع الداخلي في الجزائر، لكن هذا الدور الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية له مضامين براغماتية، من خلال الدور التاريخي الذي قامت به الجزائر على مستوى دول عدم الانحياز ودعوتها إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة، ودورها في مناصرة القضايا التحررية خصوصا تركيزها على قضيتي الصحراء الغربية له جانب راغماتي بالنسبة للجزائر في إيقاف الطموحات والمطالب الاقليمية للمغرب، وإيجاد دولة بين المغرب وموريتانيا تلعب تسمح بوصول المصالح الجزائرية إلى المحيط الأطلسي.[11] كما يمكن تحليل سمات السياسة الخارجية الجزائرية بتعدد أبعادها وعدم توافقها،[12] خصوصا أثناء الحرب الباردة، وتجاه قضية المغرب العربي، والعلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث انها نشطة من الناحية الاقتصادية ويطرأ عليها الكثير من التوتر في حين يتعلق الأمر بالجانب السياسي في المنطقة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية، مما يجعل الجزائر تندرج ضمن ما أطلق عليه هولستي بنمط الانحياز– التنويع.[13]

ولكن هناك ظروف دولية وتغيرات هيكلية في العلاقات الدولية، خصوصا انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار الكثير من النظم الاشتراكية التي كانت حليفا للجزائر، جعل استمرارية السياسة الخارجية على نسق النهج القديم يطرح الكثير من التساؤلات والتقييمات حول الدور الجديد للجزائر على المستوى الاقليمي والدولي، بين مؤيد لاستمرار ثوابت السياسة الخارجية وبين من يرى بان هناك تراجع وتخبط في السياسة الخارجية وعدم ملاءمتها للتغيرات الجديدة في إطار بيئة أكثر عولمة من السابق. ولعل أحداث موجات التغيير في العديد من النظم العربية جعل هذه السياسة تتسم بالغموض وعدم الحسم والمبادرة خصوصا تلك التحديات التي أصبحت تمس الحدود الاقليمية للجزائر، خصوصا أثناء الثورة التونسية والثورة الليبية والتي أنهت نظام معمر القذافي.

هناك تحديات بيئية وتغيرا في السياسة الدولية تجعل الجزائر تعيد النظر في الكثير من السياسات التي اتبعتها، وتفرض عليها أن تفعل دورها كلاعب إقليمي في المنطقة، بحكم ما تمنحها لها الموارد الداخلية والموقع الجغرافي، بل وحتى باعتبارها دولة إقليمية مؤثرة على مستوى شمال إفريقيا ودول الساحل وعلى مستوى دول المغرب العربي. ولعل أهم الاحداث والتغيرات الاقليمية التي تتطلب من السياسة الخارجية الجزائرية مواجهتها ومعالجتها:

- تغير النظم السياسية لدول الجوار وموقف الجزائر من نخب الحكم الجديدة، خصوصا بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، وسقوط نظام بن علي، هذا يفرض على الجزائر العديد من التحديات، وضرورة مد نفوذها السياسي لإعادة الاستقرار لهذه البلدان، نظرا لأن عدم الاستقرار في ليبيا، سيكون مكلفا للجزائر، من حيث صعوبة التحكم في الحدود الطويلة مع ليبيا، وتسرب الأسلحة الثقيلة إلى المجموعات الارهابية في الداخل، ومجموعات الجريمة المنظمة، كما أن ترك ليبيا من دون مساعدة جزائرية له عواقب غير مضمونة في تشكل تحالفات اقليمية غير مرغوبة من قبل الجزائر او لا تكون طرفا رئيسيا فيها.

- التطورات الداخلية في العديد من دول الجوار، من حيث تنامي الحركات الانفصالية وحركات التمرد العسكري، خصوصا في مالي والنيجر. هذا يطرح على الجزائر جملة من المعضلات والتحديات، فالحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق على الجهات الرسمية، على حساب حركات الازواد في مالي، والحركات المماثلة لها في النيجر، ستكون له نتائج غير محسوبة على الوضع الداخلي، هذا النوع من الحركات الانفصالية مرتبط بالتهميش والاقصاء واستبعاد السكان التوارق والقبائل العربية من الحكم في مالي والنيجر، وهنا نتساءل إلى أي مدى ستتغير سياسة الجزائر تجاه هذه المشكلة، وتصبح الجزائر بلدا راعيا للوساطة والتفاوض وتعزيز السلم بين هذه الحركات التي تمثل امتدادا قوميا وهوياتيا لها (باعتبارها بلدا عربيا وأمازيغيا في الوقت نفسه) وبين بلدان الساحل الافريقي التي تتعرض لسلسلة من الصعوبات الاقتصادية والاستقرار السياسي الداخلي، والذي ستزداد تأثيراته مستقبلا على الجزائر من حيث ازدياد النزوح واللاجئين وازدياد الاعباء الأمنية في الرقابة على هذه الحدود، خصوصا اون منطقة الصحراء الكبرى شمال الساحل الافريقي أصبحت منطقة غير متحكم فيها، نتيجة محدودية موارد هذه الدول في التحكم في شؤونها الداخلية، وأصبحت ملاذا آمنا للإرهاب. بالإضافة إلى ذلك هناك من يرى بأن الأحداث في مالي وتطوراته في السنوات الأخيرة وفي الأشهر القليلة من ظهور حركة تحرير الأزواد وتفاقم مشكلة الطوارق وازدياد مطالبهم الهوياتية إلى المطالبة بتقرير المصير ودولة تعبر عن هويتهم، والانقلاب الذي حدث في مالي، قد يشكل خطرا أمنيا على الجزائر ويمس بسلامتها الترابية، خصوصا إذا أرادت الدول الكبرى حل مشكلة الطوارق على حساب الجزائر، وهنا تبرز أهمية الهوية والمصلحة في هذا المجال، من حيث ضرورة تفعيل البعد الأمازيغي في السياسة الخارجية الجزائرية، واعتبار الجزائر امتدادا وعمقا لهذه الهوية، حتى لا تصبح هدفا للحركات الانفصالية القابلة للتمدد عبر الحدود.

البيئة الداخلية لصنع السياسة الخارجية تجاه دول الجوار في الجزائر:

في الجزائر هناك العديد من النقاشات السياسية حول دور السياسة الخارجية ومدى تجاوبها مع طموحات الرأي العام المحلي خصوصا تجاه قضايا دول الجوار، وهناك تساؤل حول من يصنع الرأي العام حول السياسة الخارجية، ومدى وجود ملفات تمثل طابوهات أو محرمات بالنسبة للسياسة الخارجية ولا تحتمل النقاش والخلاف حولها، وقضايا يلحظ فيها ضعف في النقاش الداخلي من قبل القوى السياسية الداخلية حولها، فالملاحظ مثلا على خطابات الأحزاب السياسية وحتى الصحافة عدم اهتمام كبير بقضية مستقبل وصيرورة الاتحاد المغاربي والموقف من غلق الحدود، والموقف من التطورات التي تطرأ على قضية الصحراء الغربية، على الأقل إذا قارنا هذا الاهتمام بما يلقاه هذا الموضوع من اهتمام في المغرب، كما أن التغطية الاعلامية لأحداث الجوار الاقليمي تتم بصورة وكأنها تقع بعيدا ولا تستحق الاهتمام، مثال : تغطية الأحداث في شمال مالي، تغطية الأحداث في ليبيا،[14] ولعل مرد ذلك إلى القرار الأمني والدوائر العسكرية التي تهيمن على الكثير من قضايا السياسة الخارجية، واهتمام الرأي العام بالقضايا الداخلية، وحتى صناعة الرأي العام تجاه السياسة الخارجية يتعلق بقضايا بعيدة إقليميا (العراق، فلسطين، الموقف من فرنسا).

فهناك مجموعة من القضايا التي ترسم توجهات السياسة الخارجية الجزائر ية خصوصا في قضايا الجوار الاقليمي، لطالما يحاول الاعلام والنصوص الرسمية تصويرها بغض النظر عن صحة تحقيق هذه المبادئ من الناحية الواقعية[15]:

- رفض استضافة أو إنشاء قواعد عسكرية اجنبية داخل التراب الوطني مهما كانت هوية هذه الدولة.
- تمسكها بمبدأ التعامل الرسمي مع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها الاقليمية ووحدتها الترابية، وهنا ترفض الجزائر بصفة رسمية أي حديث عن الانفصال في أي دولة من دول الجوار.
- تمسكها بمنظور تقرير المصير بالنسبة للصحراء الغربية، والاعترف الرسمي بجمهورية الصحراء الغربية.
- تحفظ الجزائر تجاه أساليب التغير العنيف للسلطة السياسية، رفضت الانقلاب في مويتانيا، وتحفظت على الأحداث في تونس وليبيا.

لكن هذه المواقف قد لا تفي بالتحديات الأمنية الداخلية والجوارية، فالجزائر نظرا لحجمها ووزنها الاقليمي، وفي ظل عصر العولمة وتسارع انتقال التأثيرات عبر الحدودية، تجعل من هذه المواقف الكلاسيكية تترتب عنها تحديات تعرض المكانة الاقليمية للاهتزاز والتهديد المباشر، فالجزائر أصبحت محاطة بسلسلة من التغيرات الجوارية والتحديات الحدودية غير التقليدية على حدودها المباشرة، فهل تكتفى الجزائر فقط بالتعامل مع الحكومات الضعيفة في المنطقة، والاكتفاء بالتصريحات، وعدم ملأ الفراغ في المناطق الرمادية في منطقة الساحل.[16] خصوصا امام تزايد حركات التمرد في مالي والنيجر، وازدياد الشرخ القائم داخل مالي بين المجتمع الامازيغي العربي لشمال البلاد والمجتمع الإفريقي الزنجي في جنوب البلاد، فرغم الدور الأساسي للجزائر في الوساطة في النزاع المالي أثناء التسعينيات عام 1992، وعودة النزاع المسلح عام 2006، فهناك تحديات جديدة تواجه السياسة الخارجية والدور الاقليمي للجزائر امام تغير وتراجع الدور الليبي تجاه منطقة الساحل بعد سقوط نظام القذافي، وتزايد الدور الموريتاني باعتبارها دولة لها جوانب من الخلاف مع المالي، وباعتبارها دولة ذات أغلبية من ما يسمى "البيض" أو العرب تضطهد أقلية من السود الأفارقة. وهو عكس الوضع تماما في مالي: من حيث وجود أقلية ينظر إليها على أنها "بيضاء" مهمشة ومضطهدة وأغلبية سوداء تحكم البلاد.[17] إضافة إلى الخلاف بين موريتانيا ومالي، واتهام الاولى للأخيرة بتهاونها في محاربة المجموعات الارهابية التي أغارت على الثكنات الموريتانية عبر الحدود المالية، وتساهل حكومة المالي في تمويل المجموعات الارهابية بالفدية.

هذا يجعل من مشكلة التوارق، باعتباره مجتمعا يقع في هامش مراكز السلطة في كل البلدان التي يتواجدون بها، مشكلة إقليمية تحتاج إلى تعاون دول المنطقة، بتشكيل فضاء لمنطقة اقتصادية للتبادل الحر، تسمح بتطوير البنية التحتية ودفع التنمية في مناطق التوارق، وهي مناطق مشتركة بين كل من الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا وبوركينا فاسو، والحفاظ على الهوية المشتركة لهذا المجتمع الصحراوي، وعدم الاقتصار على المنظور الامني في التعامل مع مظاهر عدم الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي. وقد زاد من تعقيد الأوضاع الاعلان من جانب واحد على مستوى إقليم أزواد عن استقلاله عن مالي، والذي وقع في اضطرابات داخلية بسبب الانقلاب العسكري على خلفية الوضع في إقليم أزواد، وهذه التطورات الجديدة والمتمثلة في احتمال قيام دولة جديدة على الحدود الجنوبية الغربية للجزائر، تشكل تطورا جديدا غير مسبوق بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية منذ خمسين سنة، مما يدفع الجزائر إلى واجهة الدول لأن تلعب دورا إقليميا في إدارة هذه التطورات: بين الاعتراف بهذه الدولة الجديدة، وهو امر مستبعد وغير وارد في المنظور القريب، خصوصا امام

إجماع دول الساحل ودول الايكواس ودول الشمال الافريقي على رفض هذا الاعلان، وتمسك الجزائر بمبدأ السلامة والوحدة الترابية للدول الافريقية، ويبقى الخبار الثاني متمثلا في دور الجزائر كوسيط إفريقي لحل النزاعات الداخلية وبين الدول الافريقية، ومحاولة حل علاقة الاقليم المنفصل مع نخبة جنوب المالي، بإعطاء المزيد من الحقوق لسكان الاقليم او إيجاد تسوية سياسية مشابهة لما حدث في النيجر بين التوارق والحكومة بإشراك سكان شمال النيجر في السلطة السياسية وتعيين وزير أول من الشمال.

هذا الوضع يجعل من الجزائر في موقع تماس مع مجموعة من الدول الفاشلة، أو مجموعة من الدول تسجل أدنى مستويات التحكم الداخلي نتيجة فقرها الاقتصادي، وتعرضها للعديد من المشاكل البيئة مثل الجفاف ووقوعها عرضة للصراعات الداخلية، مما يجعلها مصدر تهديد امني للحدود الجزائرية الجنوبية والشرقية، مما يستدعي من الجزائر تطوير سياسة خارجية فعالة، تجمع بين الوساطة لإنهاء النزاعات، وعدم التحيز إلى الجانب الرسمي لهذه الدول، والتي لا تستطيع فيها الحكومات التحكم في أعمال العنف والجريمة والمنظمة والملاذات الآمنة للإرهاب الدولي والإقليمي. كما ان هذا الوضع يفرض عليها تعزيز دورها الاقليمي في حل النزاعات الاقليمية وتفادي أخطار الحروب الاهلية والانقلابات وعدم الاستقرار السياسي، والحد من تنامي نفوذ وتنافس القوى الكبرى في المنطقة، خصوصا المصالح الكبرى لفرنسا لمناجم اليورانيوم في المالي والنيجر، واحتمال توفر احتياطات هامة من البترول في هذه المنطقة.

خاتمة:

إن البيئة الحدودية المحيطة بالجزائر تغيرت كثيرا، وفق وتائر متسارعة بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي، وسقوط كل من الأنظمة الحاكمة لبن علي في تونس والقذافي في ليبيا، مما أدى إلى سلسلة من الأحداث المتداعية والمتسارعة على المنطقة، لذا يلاحظ على السياسة الخارجية الجزائرية أنها تتعامل ببطء وحذر مع هذه التغيرات، مما قد يعقد القضايا مستقبليا، ويجعل الجزائر من الدول المستهدفة في سلامتها الترابية والأمنية. مما يستدعي من السياسة الخارجية الجزائرية أن تعيد حساب الأولويات، ويحتاج تفعيل دور الجزائر كلاعب إقليمي رئيسي في المنطقة إلى عملية تغيير داخلية تستجيب للمحيط الاقليمي الذي أصبح يفرض تحديات امنية وسياسية، ويدفع الجزائر، بناءا على امكاناتها لتترجمها، لأن تلعب دور قوة إقليمية مفتاحية، لا بد من مراعاتها من قبل الدول الكبرى في سياستها الخارجية تجاه المنطقة. تعمل على احتواء التوترات في دول الجوار والحيلولة دون انتقال مفعول هذه المشاكل إلى داخل الحدود الجزائرية، او حدود دول أخرى، أو

تتحول إلى قضايا تستعصي على الحل، وكذلك للحيلولة دون تواجد قوى خارجية على الحدود المجاورة تزيد من تعقيد الأوضاع في دول الجوار، او تعطي غطاءا وحماية لمصادر التهديد التي تستهدف الجزائر داخليا.

هوامش الدراسة:

[1] Randall L. Schweller, "Unanswered Threats." *International Security* 29, no. 2 (2004): 159-201.

[2] Alexander Wendt, The Social Theory of International Relations, p 3-4.

[3] Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, "Foreign Policy approaches and Arab Countries: A critical Evaluation and an Alternative Framework", in: pp 22-23.

[4] Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunne, Foreign Policy: theories, Actors, Cases, Oxford, New York: Oxford University Press, 2008, pp 15-16.

[5] Sam Younger, "Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy", ***The World Today***, Vol. 34, No. 3 (Mar., 1978), p 108.

[6] Jacob Abadi, "Algeria's Policy Toward Israel: Pragmatism and Rhetoric", Middle East Journal, Vol. 56, No. 4, (Autumn, 2002), pp 616-646.

[7] انظر: جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. القاهرة: دار الهلال، 1995.

[8] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

[9] الطيب بوعزة، "هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة"، موقع الجزيرة،
http://aljazeera.net/analysis/pages/08c57587-c353-4294-8a43-f46bdc434c8b#3

[10] Jenifer Rosenblaum and William Zartman, "The far West of The Near East: The Foreign policy of Morocco ", in: pp 319-342, in: Bahgat Korany and Ali E Hillal Dessouki (eds), The Foreign Policies of Arab States, The Challenges of Globalization, Cairo: The American University in Cairo Press, 2008 , p 328.

[11] Sam Younger, "Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy", ***The World Today***, Vol. 34, No. 3 (Mar., 1978), pp. 107-114.

[12] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، القاهرة: مكتبة النضة المصرية، 1998، ص 114

[13] المرجع نفسه، ص 117ز

[14] كمثال: عبد القادر كشناوي، "المتردون التوارق والمتحالفون من حركة الأزواد والقاعدة يسيطرون على ثلث مالي"، الشروق اليومي، 13 مارس، 2012.

[15] فائزة سائح، "مبادئ السياسة الخارجية ثابت لا يتغير يتغير الرؤساء"، مجلة الحوار، 2009/04/09.

[16] على سبيل المثال: "مدلسي يرفض وصف الطوارق بالارهابيين، الجزائر تقترح حلا سياسيا لوقف الاقتتال بين الجيش المالي والطوارق"، صحيفة البلاد، http://www.elbilad.net/archives/38964

[17] Edmond Bernus, "Etre Touqreg au Mali", ***Politique Africaine***, n° 4, 1992, 23-30.